

Distr.: General  
28 March 2008  
Arabic  
Original: English



## رسالة مؤرخة ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أحيل طيه التقرير العاشر للجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة الذي أُعد عملاً بقرارات مجلس الأمن ١٥٩٥ (٢٠٠٥) و ١٦٣٦ (٢٠٠٥) و ١٦٤٤ (٢٠٠٥) و ١٦٨٦ (٢٠٠٦) و ١٧٤٨ (٢٠٠٧).

ويقدّم التقرير إلى مجلس الأمن لمحة عامة عن التقدّم الذي أحرزته اللجنة منذ تقريرها السابق إلى المجلس (S/2007/684)، المؤرخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وتواصل اللجنة تقدمها في العمل، وتشدّد في الوقت نفسه على الطابع المعقد للتحقيق، إدراكاً منها لضرورة تسليم المهام إلى "المحكمة الخاصة للبنان" بشكل كفؤ.

وتفيد اللجنة بأن لديها أدلة تثبت أن شبكة من الأفراد دبرت فيما بينها لتنفيذ عملية اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري، وأن لهذه الشبكة الإحرامية، أو لأجزاء منها، صلة ارتباط ببعض القضايا الأخرى المشمولة بولاية اللجنة. وتمثل أولوية اللجنة الآن في تحديد نطاق الشبكة وهوية المشاركين فيها. كما يقدم التقرير تفاصيل عن المساعدة التي قدمتها اللجنة إلى السلطات اللبنانية في التحقيق في ٢٠ عملية تفجير واغتيال أخرى شهدها لبنان منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.

وأودّ أن أعرب عن الشكر لموظفي اللجنة لما قاموا به من عمل ممتاز في ظل ظروف غاية في الصعوبة. وأودّ بصفة خاصة، أن أشكر دانييل بيلمار الذي تولى رئاسة اللجنة في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، وذلك لدوره القيادية في دفع عجلة التحقيق وتوفير الاستمرارية لعمل اللجنة. وأودّ أيضاً أن أشكر حكومة لبنان لما تقدمه من دعم وتعاون متواصلين.

وأرجو ممتناً إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه المسألة وسأحيل، في الوقت نفسه، هذا التقرير إلى حكومة لبنان.

(توقيع) بان - كي مون



التقرير العاشر للجنة التحقيق الدولية المستقلة المنشأة عملاً بقرارات  
مجلس الأمن ١٥٩٥ (٢٠٠٥) و ١٦٣٦ (٢٠٠٥) و ١٦٤٤ (٢٠٠٥)  
(٢٠٠٥) و ١٦٨٦ (٢٠٠٦) و ١٧٤٨ (٢٠٠٧)

بيروت

آذار مارس ٢٠٠٨

د. أ. بيلمار

رئيس اللجنة

موجز

طلب مجلس الأمن إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة أن تقدم إليه تقريراً كل أربعة أشهر عن التقدم الذي تحرزه. وهذا هو التقرير العاشر المقدم من اللجنة حتى الآن، وهو أول تقرير يقدمه رئيس اللجنة د. أ. بيلمار الذي تولى مهام منصبه في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

ويقدم هذا التقرير آخر مستجدات التقدم في التحقيق، مع إيلاء الاعتبار الواجب لمقتضيات السرية والأمن. وفي ضوء التقدم الذي تحقّق في الفترة المشمولة بهذا التقرير، يمكن للجنة أن تؤكد استناداً إلى الأدلة المتاحة لديها، أن شبكة من الأفراد دبرت فيما بينها لتنفيذ عملية اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري، وأن لهذه الشبكة الإجرامية، أو لأجزاء منها، صلة ارتباط ببعض القضايا الأخرى المشمولة بولاية اللجنة. وتتمثل أولوية اللجنة الآن في جمع مزيد من الأدلة بشأن هذه الشبكة ومدى ارتباطها بما وقع من هجمات أخرى.

ومنذ صدور التقرير السابق، تقوم اللجنة بتقديم المساعدة التقنية إلى السلطات اللبنانية في التحقيقات التي تجريها في هجومي إضافيين استهدفاً فردين من قوى الأمن اللبنانية، اللواء فرانسوا الحاج، والرائد وسام عيد.

وقد أسهم هذان الهجومان الأخيران في زيادة تدهور الأجواء الأمنية في لبنان. ولا تزال هذه الأجواء، رغم تدابير التخفيف، تؤثر في أنشطة اللجنة، لكن دون النيل من عزمها.

وتواصل اللجنة العمل بشكل وثيق مع السلطات اللبنانية. وكان تعاون الجمهورية العربية السورية مرضياً بشكل عام. وانتهجت اللجنة ممارسات عمل جديدة لتشجيع الدول على تقديم مزيد من المساعدة فضلاً عن تشجيع الشهود والمصادر الأخرى على التعاون.

وتواصل اللجنة أيضاً التحضير للانتقال إلى "المحكمة الخاصة بلبنان"، ووضعت في اعتبارها أن التحقيقات المتعلقة بالإرهاب طويلة ومعقدة.

## أولا - مقدمة

١ - أعدت هذا التقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة عملاً بقرارات مجلس الأمن ١٥٩٥ (٢٠٠٥) و ١٦٣٦ (٢٠٠٥) و ١٦٤٤ (٢٠٠٥) و ١٦٨٦ (٢٠٠٦) و ١٧٤٨ (٢٠٠٧). ويعرض التقرير التقدم الذي أحرزته اللجنة منذ تقريرها السابق المؤرخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ (S/2007/684). وهو أيضا أول تقرير يقدمه رئيس اللجنة د. أ. بيلمار الذي تولى مهام منصبه في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

٢ - فقد وافق يوم ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٨ الذكرى السنوية الثالثة للهجوم الإرهابي الذي أودى بحياة رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري و ٢٢ شخصا آخرين. وكانت اللجنة قد أنشئت للمساعدة في التحقيق في هذا الهجوم، وطلب إليها تقديم مساعداتها التقنية في ٢٠ تحقيقا آخر، بما في ذلك تحقيقان خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. وتعلق هذه التحقيقات بسلسلة من الهجمات الإرهابية تسببت في قتل العشرات وجرح مئات آخرين. وفي المجموع، قُتل ٦١ شخصا وجرح ٤٩٤ شخصا على الأقل.

٣ - والتحقيقات في الأعمال الإرهابية معقدة وصعبة بطبيعتها. وتواجه اللجنة تحديات إضافية، منها كبر حجم الهجمات وطابعها المتواصل وأجواء التحقيقات المحملة بشواغل أمنية مستمرة. وعلى الرغم من هذه الصعوبات، تواصلت اللجنة بأسلوبها المنهجي تقديم يد المساعدة إلى السلطات اللبنانية لكشف ملبسات القضايا، مسترشدة في ذلك بالوقائع والأدلة دون غيرها عامدة إلى تفصي كافة خيوط التحقيق.

٤ - ولا سبيل إلى التعجيل بإجراء تحقيقات على هذا القدر من التعقيد. وعلى الرغم مما قد يسببه عدم التوصل إلى نتائج سريعة من إحباط للضحايا الناجين ولأسر المتوفين وللشعب اللبناني والمجتمع الدولي واللجنة نفسها، فإن التجربة المستقاة من تحقيقات أخرى مماثلة تثبت أن تقديم مرتكبي الجرائم إلى العدالة أمر ممكن إذا تيسر الوقت وتوافرت الموارد.

٥ - ولن تفصح اللجنة عن أية أسماء حرصا منها على سرية تحقيقاتها. ولن تظهر أسماء الأفراد إلا في لوائح الاتهام التي سيقدمها المدعي العام لاحقا، عندما تتوفر الأدلة الكافية لذلك.

٦ - ويوجز هذا التقرير الأجواء السياسية والأمنية التي تعمل اللجنة في ظلها؛ والتطورات الجديدة في أساليب عمل اللجنة وأولوياتها في مجال التحقيق؛ والتعاون مع السلطات الوطنية والدولية؛ والتحديات الملازمة لعمل اللجنة. وأخيرا، يتناول التقرير الخطوات التي تتخذها اللجنة حاليا استعدادا للانتقال إلى "المحكمة الخاصة للبنان".

## ثانياً - الأجواء العامة

- ٧ - لا يزال الوضع السياسي في لبنان على طريق مسدود، رغم المحاولات العديدة لانتخاب خلف للرئيس إميل لحود الذي انتهت ولايته في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. ولم تفلح الجهود المحلية والدولية حتى الآن في حل هذه الأزمة.
- ٨ - وفي الأشهر الأربعة الماضية، شهدت اللجنة تدهوراً في الأجواء الأمنية. فقد نُفذ عدد من الهجمات ضد أفراد قوى الأمن اللبنانية والمجتمع الدولي. كما أدت الأحوال السياسية والاقتصادية في البلد إلى قيام عدة مظاهرات في الشوارع أسفرت عن اشتباكات عنيفة وإطلاق أعيرة نارية.
- ٩ - وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، قُتل رئيس العمليات للقوى اللبنانية المسلحة، العميد فرانسوا الحاج - الذي رُقّي إلى رتبة لواء بعد وفاته - وسائقه، في هجوم بالقنابل أسفر عن جرح تسعة أشخاص آخرين. وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، قُتل رئيس القسم الفني لفرع المعلومات بقوى الأمن الداخلي، النقيب وسام عيد - الذي رُقّي إلى رتبة رائد بعد وفاته - في تفجير مماثل، إلى جانب خمس ضحايا آخرين. وجُرح اثنان وأربعون شخصاً في هذا الهجوم.
- ١٠ - وفي ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، تعرض أفراد لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان للهجوم للمرة الثالثة في الأشهر التسعة الماضية. وبعد أسبوع، في ١٥ كانون الثاني/يناير، قُتل ثلاثة أشخاص وجُرح آخرون إثر انفجار قنبلة على حافة الطريق، لدى مرور عربة تابعة للسفارة الأمريكية.
- ١١ - وبسبب أجواء انعدام الأمن هذه، اتخذت بعض السفارات عدداً من التدابير لحماية مواطنيها في لبنان، شملت في بعض الحالات إصدار تحذيرات بتجنب السفر إلى هذا البلد.
- ١٢ - واتخذت اللجنة أيضاً تدابير لمعالجة القضايا الأمنية. لكن الهجمات المتواصلة ضد مسؤولين لبنانيين وأفراد المجتمع الدولي والسلك الدبلوماسي والمظاهرات العنيفة والاشتباكات المتفرقة بين الفصائل المتنافسة، فضلاً عن التوترات المستمرة داخل مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، تظل مصدراً للقلق وتؤثر على حرية تنقل موظفي اللجنة. غير أن تصاعد أعمال العنف لم تفت في عضد اللجنة.

## ثالثاً - التطورات الجديدة

### ألف - الممارسات الجديدة

- ١٣ - قامت اللجنة بتسريع وتيرة عملها. فمنذ تقريرها الأخير، زادت بأكثر من الضعف عدد طلبات المساعدة الموجهة منها إلى لبنان ودول أخرى، من ١٢٣ طلباً إلى ٢٥٦ طلباً.
- ١٤ - ووضعت اللجنة أيضاً أولويات جديدة في مجال التحقيق وأعدت توزيع الموارد لدعم هذه الأولويات. وأعدت جدولاً منقحاً بأولويات الاستجابات وإعادة الاستجابات وأخذت في تطبيق إجراءات جديدة لتبسيط هذه العملية.
- ١٥ - ولتقصير الفاصل الزمني للحصول على نتائج الفحوص الجنائية، زادت اللجنة عدد المختبرات الدولية المتاحة لها. كما أصبح بإمكانها الوصول بيسر إلى قواعد البيانات التي تتضمن معلومات عن الأشخاص المطلوبين والأفراد ذوي السوابق الجنائية والأشخاص المفقودين أو المتوفين ووثائق الهوية والعربات المسروقة، فضلاً عن بيانات الحمض النووي (DNA) وبصمات الأصابع.

### باء - تعزيز المساعدة المقدمة من الدول

- ١٦ - صحيح أن اللجنة مستقلة، لكنها لا تستطيع العمل في فراغ. فاللجنة تتصرف، في حقيقة الأمر، باسم الدول الأعضاء ونجاحها يتوقف على ما تقدمه لها هذه الدول من مساعدة فعالة في الوقت المناسب.
- ١٧ - وقد أبدت اللجنة مرونة متجددة بشأن الطريقة التي يمكن للدول الأعضاء اتباعها في تقديم المساعدة. واجتمع رئيس اللجنة مع سفراء وممثلين آخرين للدول وعرض عليهم نهجاً جديداً للتعاون: فبدلاً من العمل فقط على أساس طلبات مساعدة محددة، سألت اللجنة ممثلي الدول عن الطرق التي يمكنهم من خلالها دعم اللجنة وقدمت إليهم معلومات بشأن مجالات المساعدة العامة التي يمكن أن توافق قدراتهم ومتطلبات اللجنة.
- ١٨ - وقد بدأ هذا النهج المرن الجديد يؤتي ثماره فعلاً. وتغرب اللجنة عن امتنانها للدول التي أسهمت بخبراتها أو تسعى جاهدة لإتاحة الموارد. فقد ثبت للجنة أن توفير الموارد، ولو لفترة قصيرة، يمكن أن يسهم إسهاماً كبيراً في عملها. وبالتالي، فإنها تجدد دعوتها إلى جميع الدول الأعضاء لتقديم المساعدة.

## جيم - توفير أجواء آمنة للتعاون

١٩ - تدرك اللجنة الدور الأساسي الذي يضطلع به الشهود والمصادر السرية، مع تقدم مسيرة تحقيقاتها، وتدرك أهمية التوصل إلى أفراد يكونون مستعدين للمثول كشهود في أية محاكمات مقبلة.

٢٠ - ونتيجة لذلك، طبقت اللجنة تدابير لتعزيز قيام أجواء آمنة للتعاون لصالح هؤلاء الأفراد ولحماية المعلومات التي تتلقاها اللجنة. وعملت على تحسين نظمها من أجل حماية المعلومات البالغة الحساسية التي يطلع عليها الشهود والمصادر الأخرى، وطبقت استراتيجية لحماية الشهود تتماشى خصيصا مع الاحتياجات المقبلة للمحكمة وتستند إلى أفضل الممارسات المعترف بها دوليا.

## رابعا - التقدم المحرز في التحقيقات

٢١ - للسرية أهمية كبيرة في أي تحقيق. وتواصل اللجنة احترام التزامها بالحفاظ على سرية التحقيق فيما تقدمه من تقارير لتجنب أي مساس بتقنيات التحقيق، فضلا عن حماية الأشخاص والأدلة.

٢٢ - وترد أدناه لمحة عامة عن التقدم المحرز في التحقيق في قضية الحريري وقضايا أخرى تشملها ولاية اللجنة. ويشار هنا إلى النتائج الوقائية المستخلصة خلال فترة التقرير، مع إيلاء المراعاة الواجبة لمقتضيات السرية والأمن.

## ألف - التحقيق في قضية الحريري

٢٣ - لا تزال عملية التحقيق في قضية الحريري جارية في كافة المجالات. وتشمل الأعمال المضطلع بها إجراء فحوص جنائية وتحليلات وجمع أدلة، بما في ذلك إجراء ٣٤ استجوابا، بعضها معقد ويستغرق كثيرا من الوقت.

٢٤ - وقد أشارت اللجنة في تقريرها السابق إلى افتراض احتمال وجود صلات تنفيذية بين بعض من يحتمل ارتكابهم لجرائم مختلفة قيد التحقيق.

٢٥ - وبوسع اللجنة الآن أن تؤكد، بناء على الأدلة المتاحة، أن شبكة من الأفراد دبرت فيما بينها لتنفيذ عملية اغتيال رفيق الحريري وأن لهذه الشبكة الإجرامية - "شبكة الحريري" - أو لأجزاء منها، صلة ارتباط ببعض القضايا الأخرى المشمولة بولاية اللجنة.

٢٦ - وقامت اللجنة أيضا بجمع أدلة تثبت: (أ) أن شبكة الحريري كانت قائمة قبل اغتيال السيد الحريري؛ و (ب) أنها كانت ترصد السيد الحريري قبل الاغتيال؛ و (ج) أنها كانت

نشطة يوم اغتياله؛ و (د) أن جزءاً على الأقل من شبكة الحريري ما زال موجوداً ويعمل، بعد الاغتيال.

٢٧ - وتتمثل أولوية اللجنة حالياً في جمع مزيد من الأدلة عن شبكة الحريري، وعن نطاقها وهوية جميع المشاركين فيها وصلاتهم بآخرين خارج الشبكة ودورهم في الهجمات الأخرى التي ثبت وجود علاقة ارتباط بها.

٢٨ - وستركز اللجنة أيضاً على تبين صلات الارتباط بين شبكة الحريري وباقي الهجمات التي تشملها ولاية اللجنة، وتحديد طبيعة هذه الصلات ونطاقها حيثما يثبت وجودها.

٢٩ - كما تواصل اللجنة تحقيقها لمعرفة هوية منفذ الهجوم الانتحاري في قضية الحريري. وتقرن اللجنة المعلومات الجنائية الواردة في التقارير السابقة، بشأن الأصل الذي ينحدر منه منفذ الهجوم وسمات المنفذ وتحركاته، بسجلات الدخول والخروج وملفات الأشخاص المفقودين في بلدان مختلفة، وذلك للعثور على خيوط يمكن الاستدلال بها على الهوية المحتملة لمنفذ الهجوم. واستناداً إلى هذه الخيوط، يجري تحليل الحمض النووي (DNA) لتوفير مزيد من المساعدة في تحديد هوية المنفذ.

## باء - التقدم المحرز في تحقيقات أخرى

٣٠ - تظطلع اللجنة حالياً بمهمة مساعدة السلطات اللبنانية في التحقيق في ٢٠ هجوماً إضافة إلى الهجوم الذي استهدف الحريري. كما أن التحقيقات الجارية في هذه القضايا الأخرى تدعم التحقيق في قضية الحريري.

٣١ - وقد طلب مجلس الأمن إلى اللجنة، منذ صدور تقريرها السابق، مساعدة السلطات اللبنانية في التحقيق في الهجومين اللذين استهدفا اللواء الحاج والرائد عيّد. ونتيجة لذلك، أصبحت ولاية اللجنة تشمل، علاوة على التحقيق في قضية الحريري، تحقيقات في نوعين من الهجمات: ١١ هجوماً محدد الأهداف ضد سياسيين وصحفيين ومسؤولي أمن، و ٩ هجمات غير محددة الأهداف، تشمل هجمات بالقنابل في أماكن عامة.

٣٢ - وقامت اللجنة حتى الآن بتوفير المساعدة في هذه التحقيقات الأخرى في مجالات من قبيل التحليلات الجنائية؛ وإجراء الاستجوابات؛ وتمثيل الجرائم؛ ووضع نماذج ثلاثية الأبعاد لمواقع الجريمة؛ وتحليل المراسلات؛ وترتيب التسلسل الزمني لتحركات الضحايا؛ وجمع الصور وتكبيرها والنظر فيها؛ وتحليل حركة البريد الإلكتروني. وبدأت اللجنة أيضاً مشروعاً للاستعانة بالحاسوب في وضع رسوم تخطيطية موحدة ذات صلة بالتحقيقات.

٣٣ - وتواصل اللجنة أيضا التحقيق في الصلات القائمة بين هذه القضايا وقضية الحريري، ويرد أعلاه موجز التقدم المحرز في هذا المجال. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُجري ٥٨ استجوابا كجزء من المساعدة التقنية المقدمة إلى السلطات اللبنانية في هذه القضايا، بما في ذلك بحث الصلات الموجودة بينها وبين قضية الحريري.

٣٤ - وفحصت اللجنة أيضا جميع العناصر المادية التي عُثر عليها في مسرح الجرائم التي وقعت فيها هجمات محددة الأهداف، بما في ذلك لوحات أرقام السيارات والبقايا المحتملة لأجهزة التفجير المرتجلة. ويخضع حاليا ثمانية وخمسون عنصرا لمزيد من التحليل الجنائي في مختبرات دولية (دليل الحمض النووي (DNA)، وبصمات الأصابع، والمتفجرات، وعلامات الأدوات، والدهانات، والمعادن)، وستقدم لاحقا تقارير تقارن نتائج كل من هذه التحقيقات مع نتائج التحقيق في قضية الحريري.

٣٥ - وقامت اللجنة أيضا بتخصيص موارد للقضيتين الجديتين بشكل مؤقت من أجل الاستفادة بشكل كامل من الفرص المتاحة لجمع أدلة جديدة من مسرحي هاتين الجريمتين، واستجواب الشهود والأحداث لا تزال حاضرة في أذهانهم.

### جيم - مقتل اللواء فرانسوا الحاج

٣٦ - في يوم الأربعاء ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، الساعة ٧/٠٦ صباحا، فُجرت قنبلة كانت موضوعة في سيارة موجودة بأحد أماكن الانتظار، وحدث الانفجار وقت مرور عربة اللواء الحاج، رئيس العمليات في الجيش اللبناني، فقتل الحاج وسائقه. وبعد يومين، دعا مجلس الأمن اللجنة إلى تقديم المساعدة التقنية للسلطات اللبنانية في التحقيق في هذا الهجوم.

٣٧ - وقام خبراء جنائيون دوليون تابعون للجنة بإجراء فحوص جنائية في مسرح الجريمة لمدة أسبوع بالتعاون مع السلطات اللبنانية، فضلا عن إجراء تحقيق في المنطقة المحيطة بمحل إقامة اللواء الحاج. وعُثر على ما مجموعه ١١٢ عنصرا ماديا يخضع معظمها حاليا للتحليل في مختبر دولي.

٣٨ - وجر عمل التحليلات اللازمة لتأكيد الاستنتاجات الأولية المتعلقة بجهاز التفجير المرتجل وتحديد نوع المتفجرات المستخدمة في الهجوم وكميتها.



## دال - مقتل الرائد وسام عيد

٣٩ - في يوم الجمعة ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، الساعة ٩/٥٤ صباحا، وقع انفجار في منطقة مزدحمة من بيروت استهدف الرائد عيد، رئيس القسم الفني بفرع المعلومات لقوى الأمن الداخلي اللبنانية. وقُتل في الهجوم الرائد عيد وسائقه وأربعة أشخاص آخرين. وبعد ستة أيام، في ٣١ كانون الثاني/يناير، دعا مجلس الأمن اللجنة إلى توفير المساعدة التقنية لإجراء التحقيق.

٤٠ - وقام خبراء جنائيون دوليون تابعون للجنة بفحص مسرح الجريمة لمدة ستة أيام بالتعاون مع السلطات اللبنانية. وعُثر على ما مجموعه ١٣٦ عنصرا ماديا، يخضع معظمها حاليا للتحليل في مختبر دولي.

٤١ - ولئن كان التحقيق في هذا الهجوم لا يزال في مرحلة مبكرة، فقد تمكنت اللجنة من عزل عينات الحمض النووي ذات الأهمية. كما تشير الاستنتاجات الأولية للخبراء إلى أن المتفجرات المستخدمة في هذا الهجوم كانت من نوع "ت ن ت" (TNT) و "راء دال إكس" (RDX).

٤٢ - وأجرت اللجنة، إضافة إلى عملها في مجال الفحوص الجنائية، سلسلة من الاستجوابات لمعرفة الروتين اليومي للرائد عيد وتحركاته الاعتيادية، وبالتحديد تحركاته في الأسابيع السابقة لوفاته؛ ومكانته المهنية، بما في ذلك العمل الذي كان يضطلع به ومدى معرفة الجمهور بهذا العمل. كما ركزت الاستجوابات على جمع ملاحظات من أفراد كانوا حاضرين في موقع الجريمة وفي المنطقة المحيطة بها في أوقات ذات صلة.

٤٣ - وفيما يتعلق بالقضيتين الجديديتين، تعمل اللجنة على تبيان جوانب شخصية الضحية المستهدفة والدوافع الممكنة وراء الهجوم. وتقوم أيضا بالتحقيق فيما يوجد من صلات مع هجمات أخرى محددة الهدف، بما في ذلك الهجوم الذي استهدف الحريري.

## خامسا - التعاون مع السلطات الوطنية والدولية

### ألف - السلطات اللبنانية

٤٤ - تواصل اللجنة اتصالها المنتظم وتفاعلها الوثيق مع السلطات اللبنانية بشأن مسائل تتعلق بتحقيقاتها، إضافة إلى مسائل ذات صلة بأمن اللجنة وموظفيها. ولا تزال اللجنة تستفيد من التعاون الوثيق المطبوع بروح الزمالة مع هذه السلطات حسبما لوحظ باستمرار في تقارير سابقة.

٤٥ - ولا يزال المدعي العام للبنان هو الشخصية الرئيسية التي تتخاطب معها اللجنة. وتواصل اللجنة اجتماعها معه ومع موظفيه بشكل يومي تقريبا لمتابعة العدد المتزايد من طلبات المساعدة المقدمة إليه. ويعقد رئيس اللجنة أيضا اجتماعات ثنائية أكثر تواترا مع المدعي العام بغرض إطلاعه باستمرار على أنشطة اللجنة وما تحرزها من تقدم.

٤٦ - وعقدت اللجنة أيضا اجتماعات مع قاضي التحقيق المكلف بقضية الحريري وقدمت لقاضي التحقيق في قضيتي السيدين الحاج وعيد عرضا مفصلا لنتائج الفحوص الجنائية التي توصلت إليها.

٤٧ - وإذ يتواصل التحقيق، تُطلع اللجنة السلطات اللبنانية المختصة على مضمون كل ما تحصل عليه من معلومات مهمة، دون تعريض مصدر هذه المعلومات للخطر، وذلك لتمكينها من إجراء تقييم مستقل للأدلة المجمعة المستجدة والتصرف بما يتفق وهذا التقييم، بما في ذلك ما يتعلق بإجراءات الاحتجاز.

٤٨ - وتشعر اللجنة دائما بالامتنان الشديد لقوى الأمن اللبنانية لدعمها الدؤوب والفعال والمساعدة التي تقدمها لحماية موظفي اللجنة ومقر عملها، ولولاها لما تسنى للجنة أن تواصل عملها.

## باء - الجمهورية العربية السورية

٤٩ - قدمت اللجنة منذ صدور تقريرها السابق ٨ طلبات مساعدة إلى الجمهورية العربية السورية. وتواصل الجمهورية العربية السورية الاستجابة لهذه الطلبات ضمن أطر زمنية مناسبة. وقامت السلطات السورية أيضا خلال هذه الفترة بتيسير إيفاد بعثة واحدة إلى الجمهورية.

٥٠ - وتعرب اللجنة عن تقديرها لما اتخذته السلطات السورية من ترتيبات لوجستية وأمنية لتيسير بعثة اللجنة. وبوجه عام تواصل السلطات السورية تعاونها بصورة مرضية.

٥١ - وستواصل اللجنة طلب التعاون الكامل من الجمهورية العربية السورية من أجل الاضطلاع بولايتها.

## جيم - دول أخرى

٥٢ - من جملة طلبات المساعدة التي وجهتها اللجنة خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير ومجموعها ٢٥٦ طلبا، وجه ٢٨ طلبا إلى ١١ دولة غير الجمهورية العربية السورية ولبنان.

٥٣ - واستجابت الدول الأعضاء بشكل إيجابي لطلبات اللجنة، وفي أغلب الأحيان ضمن أطر زمنية مناسبة. ذلك أن الاستجابة لطلبات المساعدة في الوقت المناسب أمر حاسم لإحراز تقدم في التحقيقات.

## سادسا - التحديات

٥٤ - إضافة إلى التحديات الملازمة للمناخ السياسي والأمني العام، ثمة تحديات أخرى يجب على اللجنة أن تتغلب عليها لتسيير عملياتها اليومية.

٥٥ - فعلى مر السنين، أضيف عدد من القضايا إلى ولاية اللجنة دون زيادة متناسبة في الموارد، مما زاد الضغط على الموظفين وزاد من عبء عملهم، ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، أضيفت ست قضايا جديدة. ولا يزال عدد المحققين والمحللين أدنى بكثير مما هو الحال في تحقيقات مماثلة.

٥٦ - إضافة إلى ذلك، ينبغي تكيف أساليب التحقيق التقليدية لتناسب مع الأجواء الراهنة. فعلى سبيل المثال، من شأن المتابعة الدقيقة لتحركات محققي اللجنة، إلى جانب حالة الأجواء الأمنية، أن تعيق قدرتهم على التزام الكتمان فيما يقومون به من أعمال. علاوة على ذلك، فإن مشاكل من قبيل القدرات اللغوية للشهود والمحققين والفوارق الثقافية والشواغل الأمنية تؤثر في سير الاستجوابات.

## سابعا - الأنشطة الانتقالية

### ألف - مسيرة العمل

٥٧ - في أعقاب صدور قرار مجلس الأمن ١٧٥٧ (٢٠٠٧) الذي أنشأ "المحكمة الخاصة للبنان"، وتمشيا مع التقرير الأخير للأمين العام المقدم عملا بذلك القرار (S/2008/173)، تواصلت العمليات التحضيرية للانتقال من اللجنة إلى مكتب المدعي العام للمحكمة الخاصة للبنان. وجدير بالإشارة أن رئيس اللجنة هو أيضا المدعي العام المعين، مما سيكفل انتقالا منسقا بين المؤسسات.

٥٨ - وسيقوم المدعي العام، بمجرد أدائه اليمين، بمراجعة جميع المواد التي ستحيلها إليه اللجنة والسلطات القضائية اللبنانية. وعقب المراجعة، قد يصدر أمرا بإجراء تحقيقات إضافية قبل إعلان اقتناعه بتوافر أدلة مقبولة تبرر إيداع لائحة اتهام. وعندئذ فقط سيقيم بعرض لائحة الاتهام على قاضي الإجراءات التمهيدية للتصديق عليها. وقد أثبتت التجربة أن هذه العملية لا تتم في الحال.

## باء - الخطوات التحضيرية

- ٥٩ - يجري تحضير ما يوجد بحوزة اللجنة من بيانات إلكترونية ووثائق وأدلة مادية من أجل تسليمها إلى مكتب المدعي العام للمحكمة الخاصة للبنان. وتشمل هذه الاستعدادات تنظيم النقل المادي للمواد الاستدلالية وفقا للمعايير الدولية واجبة التطبيق.
- ٦٠ - وتتولى اللجنة أيضا حفظ جميع العناصر المادية التي أخذت من مختلف المواقع ذات الصلة بالتحقيق في قضية الحريري، وتعكف على إعداد جرد لها. وتعاون اللجنة مع المدعي العام وقاضي التحقيق في قضية الحريري في التحضير لنقل الوثائق والبيّنات التي توجد حاليا بحوزة السلطات اللبنانية، إلى المحكمة.
- ٦١ - وتثير هذه العملية الانتقالية مسائل قانونية لم تبحث بعد عند نقطة التقاطع بين القوانين الجنائية اللبنانية والقوانين الجنائية الدولية، وقد بدأت اللجنة النظر في هذه المسائل.

## ثامنا - خلاصة

- ٦٢ - يجب دائما أن تسترشد اللجنة في تحقيقاتها بالوقائع والأدلة دون غيرها، وهو ما درجت عليه. ولا يمكن لاستنتاجاتها أن تقوم على شائعات أو افتراضات؛ إذ يجب أن تستند إلى أدلة موثوقة تكون مقبولة أمام المحكمة.
- ٦٣ - وسعيا لتحقيق العدالة لا بد للأمر أن تسير صوب هذه الغاية. وبينما تتواصل الخطوات التحضيرية لعمل المحكمة الخاصة للبنان، تظل اللجنة ملتزمة بهذا السعي بقوة وتصميم.